

المدينة ونهضة الأمم

تحاول هذه الدراسة المتواضعة القاء بعض الضوء على دور المدينة في قيادة عمليات النهوض والتقدم؛ إذ تقوم المدينة في العادة، بسبب طبيعة نشاطاتها وتركيبها الاجتماعي، بتطوير نظم القيم والتقاليد وطرق التفكير، أي الثقافات، وتطوير بعض الصناعات، وتغيير علاقات الإنتاج، وتنشيط التجارة والمعاملات المالية. وسوف يكون التركيز هنا على دور المدينة-الدولة التي ظهرت في أوروبا في بداية عصر النهضة، ومقارنتها بالمدينة العربية التي حصلت على قدر من الاستقلال في بدايات القرن العاشر الميلادي. ولما كان التاريخ لا يتوقف عن المسير، وأن حركته تتسبب في تغيير الظروف الحياتية كلما تقادم الزمن، فإن البحث سوف يتطرق أيضا إلى دور المدينة العربية في ما يجري اليوم على الأرض من تحولات ثقافية وتطورات اقتصادية.

تتطور الحضارات وتنتقل من مرحلة لأخرى أكثر تقدماً وعطاء نتيجة لحدوث تغير أساسي في نمط الإنتاج السائد في المجتمع. أما الثقافة فتتطور نتيجة لفعل أفكار ونظريات جديدة، أو بسبب حدوث تطورات اقتصادية على أرض الواقع تفرض عليها أن تتجاوب مع متطلبات نمط الإنتاج الجديد. لذلك ليس بإمكان الثقافة، أية ثقافة، أن تتطور في معزل عن نمط الإنتاج السائد في زمنها، كما أنه ليس بإمكان نمط الإنتاج، أن يتطور دون أن يسبقه أو يرافقه حدوث تحولات جذرية في الثقافة السائدة. وبكلمات أخرى، ليس بإمكان نمط الإنتاج أن يتطور ويُعمق جذوره في المجتمع مع بقاء الثقافة التقليدية على حالها من الجمود، كما أنه ليس في مقدور الثقافة أن تتطور بشكل جذري إذا بقيت أنماط الإنتاج الاقتصادية على حالها من الركود.

وهذا يعني أن كل تطور حضاري يأتي بسبب حدوث تغير أساسي في نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج وهيكل المجتمع الاقتصادية، وأن كل تغير في المكونات الأساسية للثقافة يأتي استجابة لأفكار جديدة تفرزها ظروف اقتصادية أو فلسفة شمولية تتسبب في تغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية في المجتمع. لذلك، فيما يؤدي كل تطور في نمط الإنتاج الاقتصادي إلى تغيير العادات والتقاليد والقيم والعلاقات الاجتماعية، وإفراز عناصر ثقافية جديدة تتجاوز العناصر القديمة وتحل محلها، يتسبب كل تطور في عناصر الثقافة الأساسية في تسريع أو إبطاء وتيرة التطور الاقتصادي الذي لا بد منه لحدوث نقلة حضارية تحقق النهضة والتقدم.

إن ميل الثقافة نحو الثبات ومقاومة التغير، يجعلها ضعيفة القدرة على قيادة عمليات النهوض والتحول المجتمعية. ومع إن بإمكان الاقتصاد ان يبادر في قيادة عمليات التطور، إلا أنه لا يستطيع وحده أن يقود مجتمعاً إلى تحقيق النهضة والتقدم إلا بتعاون الثقافة الشعبية، وقيامها بتطوير منظومة القيم والتقاليد والمواقف وطرق التفكير السائدة في المجتمع. وهذا يجعل مسؤولية الثقافة في نهضة الشعوب المتعثرة كبيرة للغاية، ويجعل دورها في قيادة عمليات التطور الحضاري في غاية الأهمية. لذلك يتحمل المسؤولون عن الثقافات في المجتمعات النامية عموما مسؤولية تاريخية بسبب تشوه ثقافات شعوبهم وتخلفها عن الزمن. وهذا يعني أن كل مثقف ينتمي لدولة نامية يدعو إلى الحفاظ على

الثقافة الشعبية في حالتها الراهنة، يسهم، بوعي أو من دون وعي، في تكريس تخلف العقول والأوطان عن حركة التاريخ وحركية الزمن.

المدينة – الدولة

كانت أوروبا في بدايات عصر النهضة والانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة مُجزأة إلى دُوليات صغيرة بسبب ضَعْف المؤسسة الدينية والدولة معاً؛ الأمر الذي حرم السلطة الدينية والسلطة السياسية على السواء من فرض هيمنتها على كل البلاد التي خضعت نظرياً لسلطتها وسلطانها. ولقد شملت تلك الدويلات عدة مدن إيطالية خضعت لسلطاتٍ ذاتية، وإداراتٍ مستقلة، ما جعلها تتجنب هيمنة الكنيسة وسلطة الأمراء والحكام. وبسبب تمُّع تلك المدن بصلاحيّة حُكم نفسها بنفسها وإدارة شؤونها، فإن المؤرخين أطلقوا عليها اسم "المدينة - الدولة".

كان تمتع المدينة-الدولة بحرية إدارة شؤون حياتها سبباً في تمكين سكان المدن من الاستحواذ على قدر كبير من الحرية بكافة أشكالها، والتوجه نحو تطوير مختلف نواحي الحياة، بمن فيها النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمالية والنشاطات الجرفية، وتكديس الأموال لديهم؛ الأمر الذي جعل المدينة تبادر بتكوين رأسمال استخدم فيما بعد في نشاطات شتى. نتيجة لذلك، تبلور في أوروبا نظامان إنتاجيان وحياتيان على درجة كبيرة من الاختلاف والتناقض: نظام الإقطاع، ونظام المدينة. وفيما تمركز نمط الحياة الزراعي القائم أساساً على الإقطاع والقيم التقليدية والأفكار الغيبية والخرافات والعبودية والظلم والفقر في الأرياف، تمركز نشاط الجرفيين والتجار والممولين، والقيم التي تخدم المصالح، والنشاطات العلمية والفكرية والفنية والأثرياء في المدينة. ولما كان هدف الملوك والأمراء هو توحيد بلادهم واخضاعها لهيمنتهم بعيداً عن سلطة الكنيسة، فإن علاقة هؤلاء بالكنيسة غلب عليها طابع التنافس والتناحر. في المقابل، كان ثراء المدينة، ورفضها لتعاليم الكنيسة المتعلقة بالنشاطات التجارية والمعاملات المالية سبباً في اتجاه الملوك والأمراء إلى التقرب منها، وذلك بهدف الحصول على المال اللازم لبناء جيوش تمكنهم من تحقيق مآربهم السياسية.

مع نهاية القرن الرابع عشر كانت النشاطات التجارية والمالية في العديد من المدن الأوروبية، خاصة مدن إيطاليا الساحلية، قد اتسع نطاقها ومجالات عملها؛ الأمر الذي شجعها على تتحدى التقاليد السائدة في زمنها، والقيام بتشجيع المعاملات المالية والأعمال التجارية، والخروج من نطاق أوروبا إلى الخارج. وفي ضوء ما ساد تلك المدن من حرية اجتماعية واقتصادية، وبسبب اتجاه التُّجار إلى التركيز على نشاطات دنيوية سعياً للكسب المادي، فإنّ معطيات الحياة في المَدُن أخذت تتطور في اتجاه أبعدها عن حياة الإقطاع وتقاليده، وقادها إلى إهمال تعاليم الكنيسة المتعلقة بالمعاملات التجارية والمالية. نتيجة لذلك ظهرت طبقة نشطة من التجار والحرفيين والممولين في العديد من المدن، كان الكثير من أعضائها قد هربوا من نظام الإقطاع بعد أن عاشوا فيه سنوات عبودية طويلة، مما جعلهم يفكرون ويتصرفون بوصفهم أفراداً من الأحرار. وإذا كانت الديمقراطية هي نظام حكم من الشعب، وبالشعب، ومن أجل الشعب، كما قال الرئيس الأمريكي إبراهيم لنكولن، فإن نظام المدينة-الدولة إبان عصر النهضة كان "نظاماً من التجار، وبالتجار، ومن أجل التجار".

لكن إصرار الكنيسة على تطبيق تعاليمها، خاصة ما كان يتعلق منها بالمعاملات التجارية والمالية والسلوكيات الفردية، لم يترك مجالاً لحدوث تحول اجتماعي وثقافي وتطور اقتصادي نوعي في أوروبا بطرق سلمية. وفي محاولة مستميتة لاستعادة هيمنها على الحياة في أوروبا، قامت الكنيسة بإذكاء روح ردة ثقافية دينية تسببت فيما بعد في حدوث صراع دموي شمل وقوع حروب عديدة بين مختلف الدول والمذاهب الدينية، راح ضحيتها ملايين البشر. من ناحية ثانية، تسببت خلافات رجال المال والتجار وسكان المدن مع الكنيسة من ناحية، وصراع الملوك والأمراء مع الكنيسة على السلطة من ناحية ثانية، في دفع سكان تلك المدن والحكام إلى التحالف ضد الكنيسة، والقيام بمواجهتها والانتصار عليها في نهاية المطاف.

وفي خضم الردة الثقافية الدينية والصراع على السلطة، ظهرت حركة إصلاح ديني في أوروبا، قادها أساقفة من رجال الكنيسة ذاتها، وقاموا بإدانة بعض الأفكار الدينية المتطرفة والسلوكيات الدنيوية للبابوات، كما أدانوا قيام الكنيسة باصدار صكوك الغفران. ولقد تسببت تلك الحركة وردود فعل الكنيسة عليها في نشوب حروب دينية طاحنة دامت نحو ثمانين سنة، كان آخرها حرب الثلاثين عام (1618-1648) التي انتهت بتوقيع معاهدة وستفاليا (Westphalia) عام 1648. وقد نصت تلك المعاهدة، بين أشياء أخرى، على فصل الدين عن الدولة، والاعتراف بسيادة كل دولة على أراضيها ومواطنيها، وحق كل حاكم في اختيار دين شعبه. وهذه تطورات أدت إلى تراجع دور الدين في حياة المجتمع، وانتهاء دوره في الحياة السياسية، وشيوع الحرية الفردية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والفكرية في معظم أرجاء أوروبا. وهكذا، تسببت حركة الإصلاح الديني وما تبعها من فصل الدين عن الدولة في تحرير العقل من هيمنة المفاهيم الغيبية، وافساح المجال أمامه كي يفكر وينتج ويبدع، ما جعلها تمهد الطريق لدخول أوروبا عصر الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

نتيجة لهذه الأحداث وتبعاتها، أصبح بالإمكان تطوير فلسفة اجتماعية ثقافية مرنة انبثق عنها ميلاد طرق تفكير عقلانية اتجهت إلى التركيز على الحاضر والمستقبل، وليس على الماضي. ولقد جاءت تلك الفلسفة بلباس علماني، ما جعلها ترفض الادعاء الكهنوتي بأن الدين يملك الحقيقة دون غيره من مصادر، والقول، في المقابل، أن الحقيقة مُلكٌ لجميع البشر، وأنها حقيقة علمية وليست غيبية، تنتجها البشرية من خلال استخدام ملكاتها العقلية، وإتباع منهج علمي في البحث والتحليل والتفكير، واستنباط النتائج. ولما كانت ظروف كل عصر وأنماط إنتاجه الاقتصادية، وحصيلة ما لديه من معارف علمية تتغير من وقت لآخر، فإن الحقيقة نفسها أصبحت عرضة للتغير.

وهذا يعني أن صلاحية بعض الحقائق تنتهي مع كل طفرة علمية، ما يجعل من طبيعة الحقيقة أنها تتغير وتتطور باستمرار. وتأتي كل طفرة علمية حين يتوصل الإنسان إلى معلومات تكشف عن حقائق جديدة تتعلق بالطبيعة والكون والحياة لم تكن معروفة من قبل. نتيجة لذلك، وجد الإنسان الأوروبي نفسه يتحرك بحرية في المكان والزمان في آن واحد، وهي حركة تسارعت مع الأيام بسبب تسارع عملية تراكم المعارف العلمية والتكنولوجية ورأس المال، وابتعاد الإنسان عن الغيب والغيبية، واتجاهه إلى استخدام المنطق منهجا في التفكير، والاعتماد على العقل والعلم مرجعاً للحكم على مختلف الأمور. وبالتدرج، أخذ المال والمصلحة تطغى على ثقافات المجتمعات الصناعية والعلاقات

الاجتماعية والإنسانية فيها، فيما كانت تلك المجتمعات تتجه نحو تبني مفاهيم الحرية والتعددية السياسية والثقافية. وهذا مهد الطريق لظهور الاتحادات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والتحول تدريجياً نحو الديمقراطية بشقيها السياسي والثقافي.

وفيما قامت الحرية الاقتصادية والاجتماعية التي أرسَتْ أسسها حياة المدن، والمعاملات التجارية والمالية والنشاطات الحرفية بتعزيز مبدأ الحرية الفردية، قامت حركة الإصلاح الديني بترسيخ مبدأ الحرية الدينية والثقافية. وهكذا، جاء تزامن شيوع الحرية الاقتصادية مع الحرية الاجتماعية والدينية ليُحدث تحولاتٍ ثقافية واسعة في حياة المجتمع الأوروبي، كان من نتائجها إعادة صياغة الترتيبات السياسية في معظم أقطار القارة الأوروبية. وفي ضوء الاكتشافات الجغرافية في العالم الجديد والقديم التي جاء معظمها في القرن السادس عشر، فإن الاقتصاد الأوروبي شهد حدوث طفرات متتابة وتطورات نوعية شملت اتساع نطاق النشاطات الصناعية، وتأسيس شركات مالية وتجارية كبيرة لدعم النشاطات الاستثمارية الاستعمارية في العديد من بلاد العالم.

إلى جانب ما تقدم، شهدت تلك الفترة أيضاً حدوث تطورات علمية ونشاطات فلسفية وفكرية وثقافية كثيرة كان من نتائجها تقليص شعبية المؤسسة الدينية ورجالها، وتعزيز مكانة العقل والفكر والمفكرين على حسابها، والاعتراف بدور العلم والعلماء والمبدعين في الحياة العامة. ولقد تبع ذلك توجه مختلف الشعوب الأوروبية نحو إحياء اللغات الوطنية التي كانت الكنيسة قد طمرتها، ما جعل عودة تلك اللغات تأتي على حساب اللغة اللاتينية التي كانت لغة اللاهوت الرسمية. وهذا أسهم في ظهور نموذج الدولة الوطنية Nation – State، وانتشاره بشكل واسع في أوروبا، واتجاه كل دولة إلى التنافس مع غيرها في مجال التجارة والصناعة واستعمار الشعوب الفقيرة والضعيفة. ولم يمض قرن آخر حتى ظهر في أوروبا مجتمع جديد، ذا ثقافة جديدة، ونمط إنتاج اقتصادي مختلف كثيراً عما سبقه من أنماط إنتاجية؛ الأمر الذي تسبب في حدوث قفزة حضارية نقلت البشرية من عصر الزراعة التقليدي إلى عصر الصناعة الديناميكي. حين نتكلم عن انتقال البشرية إلى عصر حضاري جديد نعني أن النمط الحضاري الجديد أصبح القوة المهيمنة على الحياة والموجه لمسيرة التاريخ.

من ناحية ثانية، اتجهت مختلف الدول الأوروبية بدءاً من أواخر القرن الخامس عشر نحو تطوير تكنولوجيا القتال والملاحة البحرية بناء على ما تعلموه من العلوم التي طورها عرب الأندلس. ولقد تبع ذلك قيام تلك الدول بتصنيع معدات قتال وملاحة بحرية حديثة استخدمتها فيما بعد لغزو البلاد الفقيرة والضعيفة وقتل أعداد لا تحصى من سكانها، واستعمارها واستغلال تروايتها، وتكريس تخلف شعوبها. لهذا يقول المؤرخ الأمريكي هيو توماس: "إن الغرب لم يهزم العالم بسبب تفوق أفكاره، أو قيمه أو تعاليم دينه، وإنما هزمهم باستخدام العنف المنظم". وعلى الرغم من جبروت العنف المنظم وقسوته، إلا أنه لم يكن بإمكانه أن ينجح في أداء مهمته وتحقيق أهدافه لو أن أوروبا لم تكن قد انجزت ثورة علمية وثقافية وأخرى صناعية، وقامت بتصنيع أسلحة فتاكة ومعدات وسفن. ولقد شملت البلاد التي استعمرتها مختلف دول أوروبا قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، ومعظم أقطار القارة الإفريقية، وأغلب البلاد العربية، والعديد من دول آسيا، بمن فيها الصين والهند وغيرها.

إن انتصار حركة الإصلاح الديني، وفصل الدين عن الدولة كان بمنزلة تحول ثقافي اجتماعي ثوري في حياة المجتمعات الإنسانية قاطبة؛ إذ تسبب في إنهاء الصراع بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية، وتمكين الثانية من السيطرة على الأولى، وإعلاء شأن العقل والفكر والعلم. وفيما احتفظت المؤسسة الدينية بسلطة أخلاقية، خسرت سلطاتها الدنيوية والسياسية على السواء، والكثير من مواقعها الاجتماعية التقليدية. ولقد تبع انتهاء الحروب الدينية، قيام الحكام بالاستيلاء على السلطة في بلادهم، واتجاه بعضهم إلى إحكام سيطرتهم على شعوبهم، وممارسة الاستبداد. لكن الشعوب التي تعوّدت على الحرية واستمرت مذاقها العذب في المدن، رفضت السلطات المطلقة بكافة أشكالها، ولم تقبل استبدال سلطة دينية فاسدة بسلطة ملكية دكتاتورية مُستبدّة. وقد تسبب هذا الموقف الصلب في وقوع ثورات عدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان أهمّها الثورة الفرنسية التي مهدت الطريق لاعتراف الدولة بحقوق الإنسان، والثورة الأمريكية التي مهّدت الطريق لشيوع الفكرة الديمقراطية، وتأسيسها كنظام حكم سياسي في أمريكا وأغلب الدول الأوروبية.

على أثر حدوث الثورة الصناعية في بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ظهرت المدن الصناعية كي تأوي العمال المُعدّمين الذين وقعوا ضحية التّزعة الاستغلالية لنظام الإنتاج الجديد الذي أطلق عليه فيما بعد "النظام الرأسمالي". إذ قام رجال الأعمال وأصحاب المصانع حينئذ باستغلال العمّال وجرمانهم من معظم حقوقهم الإنسانية، ما اضطرّهم إلى العيش في أحياء فقيرة تقع بالقرب من المصانع، يعمّها البؤس والجهل والمرض لعقود متتالية، فيما كانت المدن من حولهم تنعم بالثراء والبذخ، وتعيش تطورات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية واسعة. نتيجة لذلك، ارتفعت أصوات المثقفين تنادي بضرورة تدخل الدولة لتحسين ظروف العمل والسكن والحياة لعمال الصناعة، ووقف الممارسات الاستغلالية التي كان رأس المال يمارسها، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال، والمطالبة بمنع عمل الأطفال وإرسالهم إلى المدارس بدل المصانع.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن طبقة العمّال جاءت نتيجة لقيام الإقطاعيين خلال العقود القليلة التي سبقت حدوث الثورة الصناعية بالاستيلاء على الأراضي الزراعية وطرد المزارعين منها، وجرمان الفلاحين من مصدر رزقهم الوحيد، وأحياناً مساكنهم الوحيدة. نتيجة لذلك، تحول قُدامى الفلاحين إلى طبقة فقيرة معدّمة قوامها المزارعون الذين فقدوا أراضيهم، مما أجبرهم على البحث عن فرص عمل تكفل لهم متطلبات العيش خارج بيئتهم الزراعية التي ولدوا فيها، الأمر الذي قادهم إلى العمل في مصانع لم تُوفّر للعاملين فيها الحد الأدنى من متطلبات النظافة والعناية الصحية. وبسبب الاضطرار إلى العمل في ظل ظروف عمل قاسية وحياة بائسة، فإن وعي عمال المصانع بأوضاعهم المعيشية وحقوقهم الإنسانية بدأ يتبلور تدريجياً، مما جعلهم يتحولون بعد عقود إلى طبقة عمالية ذات وزن كبير ودور مجتمعي مهمّ.

المدينة العربية

إذا كان ظهور المدينة-الدولة في أوروبا قد جاء بسبب ضعف الدولة والمؤسسة الدينية على السواء، فإن ظهور المدينة العربية المستقلة جاء بسبب عدم توقف صراع القادة العرب وأمراء الطوائف مع بعضهم

البعض، ونتيجة لانهايار السلطة المركزية. وفي ضوء استمرار هيمنة العقلية القبلية والثقافة التقليدية والأفكار الدينية المتمتزة على حياة العرب، فإن المدينة العربية لم تستطع أن تقوم بالدور الذي قامت به المدينة الأوروبية. لقد كان معظم القادة العرب وغير العرب الذين حكموا تلك المدن بلطجية، لجئوا إلى استخدام العنف والكيوت والتسلط، ولم يتوقفوا عن محاربة بعضهم بعضاً، والتآمر ضد بعضهم البعض بهدف توسعة مناطق نفوذهم، كما أن العديد منهم لم يتورع عن التحالف مع الأعداء للتوسع على حساب غيره من حكام عرب، حتى إبان الحروب الصليبية التي استهدفت تدمير حضارة المسلمين واحتلال أراضيهم.

وهذا يعني أنه فيما كان نظام المدينة الأوروبية "نظاماً من التجار، وبالتجار، من أجل التجار"، كان نظام المدينة العربية "نظاماً من الأمراء، وبالأمراء، من أجل الأمراء"، ما جعله لا يخدم مصلحة سوى مصلحة الأمراء الذين اتصفوا عامة بالدهاء والفساد والاستبداد، وقدر وافر من الجهل لادراك أهمية التحول الثقافي والتطور الاقتصادي. من ناحية ثانية، فيما كانت العلاقة بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية في أوروبا تقوم على التناقض، ما أتاح لسكان المدن والحكام فرصة التحالف معاً والوقوف في وجه المؤسسة الدينية وفكرها المتخلف، كانت المؤسسة الدينية والسياسية في المدن العربية تتركز في شخص الحاكم الذي كان يحكم باسم الدين فيما يعمل على خدمة مصالحه السلطوية. الأمر الذي حرم الشعوب العربية من تذوق طعم الحرية، وحرمت التجار والحرفيين من ممارسة نشاطات مالية أو صناعية غير تقليدية، وبالتالي حال دون حدوث تراكم رأسمالي وتحولات اجتماعية وثقافية تخدم قضيتي النهوض والتقدم.

كان من الجيوب التي شهدت نشاطات اقتصادية وفكرية واعدة بعض مدن سوريا والعراق ولبنان وفلسطين ومصر، خاصة بغداد ودمشق وحلب والموصل وطرابلس والاسكندرية والقدس وعكا؛ إذ شهدت تلك المدن ازدهار أعمال الحرفيين وبعض الصناعات التقليدية والمعاملات التجارية والمالية؛ كما شهدت مصر في عهد الفاطميين حركة عمرانية وثقافية كان من نتائجها إقامة جامع الأزهر كمؤسسة دينية وتعليمية. أما الأندلس فقد شهدت تألق الحضارة العربية الإسلامية لفترة من الزمن، ما جعلها تغدو مركز حضارة العالم. إلى جانب ذلك، شهد تاريخ العرب حدوث صحوات قومية ودينية لم تعمر طويلاً، مثل الصحوة التي أثارها الغزوات الصليبية. إلا أنّ المجتمع العربي، على الرغم من كل التحديات، بقي على حاله من الوهن والتمزق والضياع وتخلف الثقافة، يصحو ساعات ليغفو سنين، ما جعله يتحول إلى فريسة سهلة مكنت كل قوة معادية من اصطياها والتمثيل فيها. لذلك لم يجد الاستعمار الغربي صعوبة في الاستيلاء على البلاد العربية وتمزيقها، واستغلال ثرواتها، واستعمار أراضيها واستعباد شعوبها... مسلسل تراجيدي ما يزال يتكرر حتى يومنا هذا.

إن من يقرأ تاريخ الحروب الصليبية بتمعن، من المؤكد أن يشعر بالأسى والحزن على الفرص التي أضاعها العرب قديماً، لأنه كان بإمكان المدينة العربية في العراق وسوريا وفلسطين ومصر أن تلعب دوراً أفضل من الدور الذي لعبته المدينة الأوروبية، لأن المدينة العربية كانت أكثر تطوراً من المدينة الأوروبية، إذ ظهرت فيها تنظيمات الحرفيين والمعاملات التجارية قبل أن تظهر في أوروبا بقرون، وشهدت العديد منها تطور صناعات النسيج والخزف والجلود والأواني الزجاجية والمعدنية والأسلحة، وهذه كلها صناعات

قام الصليبيون بنقلها إلى بلادهم والاستفادة منها. كما أن العرب كانوا قد تعرفوا على عدة أنواع من الخضار والفواكه التي لم تعرفها أوروبا، والعديد من البهارات والتوابل التي كانوا يجلبونها من الهند وغيرها من دول آسيوية. لكن النخبة السياسية المستبدة التي هيمنت على حياة المجتمع العربي لم تسمح بحرية اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية. إذ بدلا من قيام الحكام بتشجيع المدينة على السير قدماً على طريق التقدم، كانت تلك المدينة ضحية لصراع الإخوة على السلطة، ما فرض عليها أن تقوم أحياناً بتمويل الحملات العسكرية، ودفع أموال باهظة لحماية نفسها من الجيوش الضالة والقادة الفاسدين.

يقول ابن القلانسي في كتاب "تاريخ دمشق" واصفاً الحال العربي: "إذ ضربت الفرقة أطناب البلاد والشعوب الإسلامية، فمزقتهم شراً مُمَرَّق، وجعلتهم شرادم لا يقيم لهم الناس وزناً، واشتعلت الخلافات والحروب بينهم من أجل التنازع على النفوذ والسلطان، ومن جرّاء ذلك كانت أراضي الخلافة الإسلامية في نهاية القرن الخامس ومطلع القرن السادس الهجريين تخضع لقوى متعددة متنافرة، وقع بينها الخلاف، وعملت كل منها على التوسع على حساب الأخرى." ومع اتجاه كل امير إلى التوسع على حساب غيره من الأمراء، فإن العرب حكموا على أنفسهم والأجيال القادمة بالتخلف، فيما كان أعداؤهم يسيرون ببطاء، ولكن بثبات، على طريق التطور والتقدم؛ الأمر الذي جعل العرب يتنازلون عن دورهم في صنع التاريخ، وقيادة عمليات التطور الاقتصادي والتقدم العلمي والتحول الثقافي والتميز الحضاري إلى الأبد.

لقد عاش العرب معظم حياتهم في مجتمعاتٍ غلب عليها طابع البساطة والرتابة والانتماء لقيم وتقاليد وأعراف قبلية تراثية موعلة في القدم، والتمسك بأفكار عقائدية جامدة لا تقبل التأويل، والاستسلام لخرافات مهيبة للعقل والفكر والعلم والإنسان. وفيما تسبب هذا في جعل الإتكالية القاسم المشترك الأعظم بينهم، فإنه قادهم إلى تبني مواقف سلبية من حركة التطور الإنسانية بوجه عام، والاستكانة للظلم والفقر باسم الدين أحياناً، وشرعية إطاعة أوامر الحاكم أحياناً أخرى. وعلى الرغم من ظهور بعض الجيوب التجارية والحرفية الواعدة بين الحين والآخر، إلا أنه لم يكن بإمكان تلك الجيوب أن تُحدث تحولات ثقافية واجتماعية كافية لحدوث نهضة تنتشل العرب من عصور الظلام الحالِك. ويمكن تحديد أهم العوامل التي أسهمت في تخلف العرب وحرمانهم من اللحاق بالعصر فيما يلي:

1. انعدام الحرية بكافة أشكالها، وسيطرة عقلية قبلية تقليدية عقيمة على حياة المجتمع؛
2. اتجاه نظام الحكم إلى الاستبداد والفساد ومحاربة الفكر؛
3. انتشار فكر ديني متزمت يعادي العلم والفكر والحرية؛
4. تجزئة البلاد إلى اقطاعات ضريبية كان من نتائجها اضطرار الكثير من المزارعين إلى ترك أراضيهم لعدم قدرتهم على دفع الضرائب؛
5. قيام الحكام باجبار سكان المدن على تمويل الحملات العسكرية التي كانت تهدم ولا تبني، تمزق ولا توحد، تفرق الإخوة وتغرس العداوات فيما بينهم.
6. فشل العرب في تطوير نمط الإنتاج الاقتصادي الذي لم يكن بإمكانهم أن ينتقلوا من عصري القبليّة والزراعة إلى عصر الصناعة بدونه؛

7. خضوع المجتمعات العربية عامة لهيمنة ارسنقراطية قبلية ومذهبية جاهلة وفاسدة؛
8. فشل الحكام في خلق بيئة اجتماعية واقتصادية تتيح المجال لحدوث تراكم رأسمالي؛

بعد وصول حملة نابليون إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر، شهدت مصر وسوريا والعراق وفلسطين محاولات متواضعة للنهوض، تركزت في ارسال البعثات العلمية إلى أوروبا، واقتباس بعض مؤسسات الحكم ونظم الإدارة من الغرب، خاصة الإدارة العسكرية والبيروقراطية الحكومية. إلا إن تأمر الغرب ضد العرب من ناحية، وفشل العرب في توحيد صفوفهم من ناحية ثانية، وشيوع الجهل في بلادهم من ناحية أخرى تسبب في فشلهم في استيعاب تجربة الغرب السياسية والعلمية والصناعية، وتوظيفها لتحقيق النهضة والنمو، ما جعل الشعوب العربية تستمر على حالها من التخلف والوهن. الأمر الذي جعل المجتمعات العربية تعيش حياتها غير معنية كثيراً بما يجري حولها من اكتشافات علمية وتطورات تكنولوجية مثيرة، وتحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية كبيرة. نتيجة لذلك، بقيت الدول العربية تدور في فلك التبعية لدول الغرب الاستعمارية، فيما اتجه معظم الحكام إلى خداع شعوبهم وكتبهم، والخضوع للهيمنة الأمريكية وسياستها المعادية لتطلعات الشعوب العربية في الحرية والوحدة والنهوض واللاحق بالعصر.

قد يقول البعض إن الأحوال المعيشية التي تعيشها أغلب الشعوب العربية اليوم أفضل مما كانت عليه خلال كافة مراحل تاريخهم. ومع اتفاقنا مع هذا الرأي من حيث المبدأ، إلا أن التقدم يُقاس بمقياسين: أحدهما مطلق، والآخر نسبي. إذ مع أن الأوضاع المعيشية في بلاد العرب عامة تبدو أفضل مما كانت عليه في الماضي، إلا أن الفجوة التي تفصل العرب عن الأمم الصناعية تضاعفت عدة مرات منذ بداية القرن العشرين، ومئات المرات منذ بدء عصر الصناعة. وهذا يعني أن العرب تخلفوا عن الكثير من شعوب العالم في المجالات ذات العلاقة بتشكيل الحاضر وصنّع المستقبل؛ ما يعني أن العرب فشلوا في الاستحواذ على المعرفة العلمية والأدوات التكنولوجية والمواقف القيمة التي تمكن الشعوب من امتلاك القوة العسكرية والاقتصادية والميزة التنافسية، وممارسة الحرية بكافة صورها الاجتماعية والدينية والفكرية والسياسية.

لقد أخفق العرب في إقامة المؤسسات الثقافية والتعليمية والاقتصادية، ومؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والدراسات المستقبلية؛ وهذه مؤسسات لا يمكن التعايش مع العصر والتفاعل البناء مع ثقافته وحقائقه العلمية في غيابها. إلى جانب ذلك، فشل العرب في تشييد نظم مجتمعية قادرة على قيادة عمليات التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي المطلوب وتوجيهها للسير على الطريق السليم. وبسبب ذلك أخفق العرب في تبني القيم والمواقف وطرق التفكير التي كان لها الفضل في تمكين أوروبا من الخروج من الظلام إلى النور، ومن الجهل إلى العلم، ومن الكبت إلى الحرية، ومن التخلف إلى التقدم، ومن الضعف إلى القوة. وفي خضم توجه الجماهير العربية نحو الاستهلاك، نسي العرب ثقافتهم التقليدية، ما جعلهم يتنازلون عن الكثير من القيم التي ميزتهم في الماضي، بمن فيها الأمانة والوفاء والإخلاص في العمل، والتأزر في المحن؛ واستبدالها بقيم تستأسس الاستكانة، وتستحسن الرياء والنفاق، وتسكت على الظلم والجهل والفقر والاستبداد.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تحسُّن الأوضاع المعيشية الذي حدّث في أغلب الأقطار العربية على مدى العُقود القليلة الماضية جاء أساساً نتيجة للطفرة النفطية وأمّوال البترول، علماً بأنّه كان لهذه الأمّوال نتائج أخرى سلبية قاتلة أصابت قطاعات الشعب العربي المختلفة بدرجاتٍ متفاوتة. ومع أنّه كان لأمّوال النفط نتائج ايجابية بالنسبة لغالبية شعوب الدول المصدرة للنفط، إلا أنّ النتائج السلبية شملت شعوباً عربية أكبر وأكثر. ومن سلبيات أمّوال النفط الرئيسية، اتساع فجوتي الدخل والثروة بين الفقراء والأثرياء داخل كل مجتمع عربي وبين مختلف الدول، وتنامي قيم الاستهلاك وتراجع قيم الإنتاج، وتعميق الفجوة الثقافية بين المتعلمين تعليماً نوعياً وغيرهم، وبين الليبراليين والمحافظين، وبين السلفيين والعلمانيين. وقد تسبب هذا التطور في تفتت المجتمع العربي، وعزل الأثرياء عن الفقراء، وهيمنة نُخب سياسية وعساكر على الحكم يغلب عليها طابع الفساد والاستبداد، لا تعير أهمية تذكر لمشاعر الفقراء ومظالم الضعفاء، فيما تقوم بمحاربة أصحاب الرأي من المفكرين والعلماء والمثقفين.

من ناحية ثانية، تسببت الثروة النفطية في تشجيع التيارات الدينية المحافظة على فرض رؤيتها على عامة الناس، والقيام بإحياء قيم وتقاليد المجتمع القبلي التي عفا عليها الزمن ولم تعد صالحة لأي زمن كان. ومع عودة تلك القيم والتقاليد، وتمكنها من الهيمنة على الثقافة الشعبية، فإنّ عامة الناس اندفعت نحو الاستسلام والتواكل، يقوِّدهم مثقفون تقليديون قاموا بتوظيف أفكارهم وملكاتهم الخطابية لإقناع الناس بوجود السكوت على الكبّيت والفقر باسم القضاء والقدر أحياناً، وانطلاقاً من مقولة: "ليس بالإمكان أفضل مما كان" أحياناً أخرى. ومما أسهم في تبرير هذه الأقوال تركز المجاعات والحروب الأهلية في أكثر من قُطر عربي، وتكاثر أعداد اللاجئين نتيجة لذلك، واضطرار الكثير من البؤساء والجهلة إلى التنازل عن كرامتهم من أجل الحصول على لقمة العيش وبعض مظاهر الحداثة. وفيما كانت هذه التطورات تقومُ بنشويه الثقافة العربية القديمة بوجه عام، كانت التطورات الدولية تزيد حجم التحديات التي تواجه العرب من الداخل والخارج، وتكرس في نفوسهم الاحباط وفقدان الثقة بالنفس.

إنّ تنشيط العملية الاقتصادية في ظل حياة المدنية في عصر النهضة الأوروبي تسبب في تبلور تشكيلات اجتماعية مختلفة عما ساد حياة الريف، لأنّ سكان المدينة انشغلوا في أعمال تجارية ومالية وحرفية، ونشاطات اجتماعية وفكرية أفرزت قيماً وتقاليد ومواقف جديدة، وحتمت إقامة علاقات بين الناس على أساس مصالح متبادلة، وليس معتقدات مشتركة. ولقد نتج عن ذلك التطور أنّ أصبح سكان المدينة أقلّ تزمناً من النواحي الدينية، وأشدّ اهتماماً بالكسب المادي، وأكثر تحرراً من الناحيتين الفكرية والاجتماعية. من ناحية ثانية، حتمت التجارة على سكان المدن إقامة علاقات تعاون مع غرباء يعيشون في أمكنةٍ بعيدة في ظل ثقافات مختلفة، ما فرض عليهم قبول الغرباء واحترام تقاليدهم والتعامل معهم بنديّة، والتسامح مع من يختلفون معه في الرأي والعقيدة. في المقابل، تسبب التزايد السكاني، وغياب الحُرية، وعدم الاهتمام بالأرياف في الدول النامية عامة في حدوث هجرات سكانية من الريف والبادي إلى المدن، الأمر الذي تسبب في صبغ المدينة بثقافة الريف وتلوينها بلون البادية الباهت.

ولمّا كانت أغلب المجتمعات العربية ما تزال تعيش في عصر الزراعة، مع وجود جيوب قبلية صغيرة وأطراف صناعية متواضعة، فإنّ الثقافة العربية ما تزال تستمد جوهرها من ثقافات قديمة تجاوزها الزمن. إلى جانب ذلك، أصبحت الثقافة العربية، بحكم تعايش مجتمعات قبلية وأخرى زراعية

وثالثة صناعية في أمكنة متلاصقة، تعكس عناصر ثقافية من نتاج ثلاث حضارات تفصلها عن بعضها البعض آلاف السنين، هي حضارة القبلية، وحضارة الزراعة، وحضارة الصناعة. ولقد أدى هذا التطور إلى تفتت الثقافة العربية إلى ثقافات فرعية وتحتية تعكس قيم وطرق حياة فئات اجتماعية متباينة، وطبقات اجتماعية متفاوتة الدخل، تشكل في مجموعها المجتمع العربي بحالته وخطته الراهنة. ولما كانت الثقافة هي الغراء الاجتماعي الذي يحافظ على تماسك المجتمع واستمراره، فإن تفتت الثقافة العربية أدى إلى تمزق المجتمع، ما تسبب في تفكيك الوحدة الثقافية الوطنية في كل قطر عربي، وإضعاف مقومات الوحدة القومية، وميلاد أزمة ثقافية وسياسية، وأزمة هوية عربية شاملة.

المدينة العربية الحديثة

كانت الثقافة الأوروبية التي تبلورت في أعقاب الثورة الصناعية من صنع المجتمع الصناعي نفسه، وهي ثقافة حثمتها ظروف الحياة الجديدة في ظل نمط إنتاجي جديد، لذلك جاءت تلك الثقافة منسجمة مع نمط الإنتاج الصناعي، وقادرة على التجاوب مع متطلباته المختلفة كثيراً عن متطلبات نمط الإنتاج الزراعي وطريقة حياته. أما التطور الثقافي الذي تعيشه المجتمعات العربية اليوم فيأتي في معظمه نتيجة لمؤثرات خارجية تتصف بضعف صلتها بنمط الإنتاج الاقتصادي السائد في البلاد العربية، وغير منسجمة مع طريقة حياة العرب التقليدية، إذ فيما أدى تعرض المجتمع العربي لفعل العملية الإعلامية إلى طغيان قيم الاستهلاك على قيم الإنتاج، تسبب اقتباس بعض تقاليد وأنماط حياة شعوب الغرب إلى تشويه السلوكيات الفردية والجماعية العربية. وعلى سبيل المثال، كان الفلاح في الأردن قبل ربع قرن تقريباً ربما أكثر الفلاحين إنتاجية في بلاد العرب؛ لكن التطور الثقافي السلبي الذي مرّت به البلاد العربية منذ حدوث الطفرة النفطية أدى إلى اختفاء ذلك الفلاح وانقراضه، وعودة القيم العشائرية إلى الهيمنة على الثقافة الأردنية، وهي ثقافة تنظر نظرة دونية للأعمال اليدوية بوجه عام، وتناهى بنفسها عن مزاولة الأعمال الفلاحية وبعض المهن والحرف.

بعد اكتشاف النفط في دول عربية كانت تعيش أوضاعاً حياتية تتصف بالجهل والفقر والتخلف العلمي والثقافي والاقتصادي، أخذت قيم وتقاليد سكان البادية التي انتهت صلاحيتها منذ قرون تغزو معظم المدن العربية. وفي ضوء ثراء المجتمعات النفطية ذات الثقافات القبلية والعباءات التراثية، أصبح بإمكان أثرياء النفط تأسيس محطات فضائية وقنوات تلفزيونية بلا عدد، وتسخيرها للترويج لثقافات وسياسات اجتماعية محافظة مغلقة بثوب الدين. وهذا جعل من الصعب مقاومة القادم الجديد، ومن السهل حصوله على قدر وفير من الشرعية، وإن كانت عباءته التراثية تُخفي تحتها تخلفاً فكرياً وثقافياً وإزدواجية سلوكية وأهدافاً مصلحية. ولما كانت تلك الثقافات تميل بطبيعتها إلى احتقار العمل اليدوي وعدم الاهتمام بالوقت، وتمارس في الوقت نفسه كبت الفكر، واضطهاد المرأة، والإيمان بالخرافات، فإن الخطوات الخجولة التي قطعتها بعض المجتمعات العربية على طريق التنمية الاجتماعية وتحرير العقل بدأت تتعثر وتتجمد في مكانها. إذ بدلاً من قيام الدولة العربية "والمثقفين" بالعمل على تحضير الأرياف والبوادي كمقدمة لدمجها في حضارة المدينة وعلوم العصر، تمّ صبغ المدينة العربية بنكهة الريف التقليدية ولون البادية الباهت، وتطعيمها بجرعات ثقافية كبيرة من الجهل والكبت والتخلف.

وفي الواقع، أدّت الهجرات السكانية المتتالية من الأرياف والبوادي إلى المُدن العربية منذ منتصف القرن العشرين إلى انتشار جُيوب الفقر والجهل في المدن، وتغيير طابع المدينة وتشويه وجهها إلى حدٍ بعيد. إذ فيما أدت الهجرات الريفية في بلاد مثل مصر والمغرب وسوريا ولبنان وتونس إلى "تريف" المدينة بوجه عام، أي: تغليب الطابع الريفي على الطابع الحضري، ثم "تعشير" المدينة في بلاد أخرى مثل الأردن والسعودية والكويت واليمن والعراق، أي: تغليب الطابع العشائري على الطابع الحضري. وهكذا أصبحت كل المدن العربية تتمسك بمظاهر العصر وتبتعد عن رُوح المدينة، فيما ينعم معظم سكانها بالكسل والنفاق وإضاعة الوقت والبعد عن المسؤولية. في ضوء تلك التطورات، أصبحت المدينة العربية بيئة غير صالحة للحفاظ على ثقافة المجتمع البدوي، وتربتها غير صالحة لاستمرار تقاليد ونمط إنتاج المجتمع الزراعي، وثقافتها غير مؤهلة لاحتضان قيم المجتمع الصناعي، وعقلها عديم القدرة على وعي استحقاقات المجتمع المعرفي وتبعاته المستقبلية المتوقعة. وهذا يعني أن المدينة العربية لا تملك الامكانيات التي تؤهلها للمبادرة في تنشيط الصناعة، أو القيام بمساعدة الأرياف والبوادي على تجاوز قيم وتقاليد وطرق تفكير القرية والخيمة وبيت الشعر. ومن الشواهد على هذا التراجع، أن مدنا مثل القاهرة وبيروت والدار البيضاء أصبحت أقل نظافة عما كانت عليه قبل عقود.

دُعيت في صيف عام 1973 للحديث في بيروت عن تبعات الطفرة النفطية على المجتمعات العربية، حيث كنت حينئذ أستاذاً في جامعة الكويت. ومما جاء في ذلك الحديث القول: إن اكتشاف الثروة النفطية في أكثر بقاع العالم العربي تخلفاً من النواحي الثقافية والعلمية سيكون له آثارٌ سلبية كبيرة، قد تكون كارثية على قيم المجتمعات العربية بوجه عام، ومواقف الناس من العقل والعلم والحرية بشكل خاص. ولمّا كان من بين الحضور ثلاثة من أساتذة الجامعات الخليجيين الذين تسلّموا فيما بعد مراكز سياسية مهمة في دولهم، فإن ردة فعلهم كانت غاضبة أجبرتني على التوقف ريثما تهدأ ثورة الغضب في رؤوسهم.

ولقد هدأت تلك الثورة بسرعة حين اكتشف الغاضبون أن تصرفاتهم تتنافى مع حرية الرأي والعمل الأكاديمي الذي كنا نمارسه جميعاً، ومتناقضة مع دعواتهم للحرية والديمقراطية. لم أستغرب ما فعل الزملاء، لأنني كنت أعني تماماً أن كل "المثقفين" العرب تقريباً هم دعاة ثقافة لا غير، قد يملك بعضهم الكثير من المعلومات، ويُجيد الحديث عن الثقافة والحرية والديمقراطية بأكثر من لغة، ويتجرأ أحياناً على نقد أنظمة الحكم في بلاده، إلا أنهم جميعاً عشائريون في نظرهم حتى العظم، تُراثيون في ثقافتهم حتى النخاع، فرديون في مواقفهم إلى أبعد مدى، وأنانيون حتى الموت في تطلعاتهم السياسية وأطماعهم الاقتصادية؛ لذلك لم أصادف مثقفا عربيا واحدا مارس الديمقراطية، أو تخلى عن ولاءاته العشائرية أو المحسوبية خلال فترة ممارسته لعمله في دائرة حكومية أو مؤسسة أكاديمية.

حين طلب رئيس الحفل تفسير ملاحظتي بشأن الطفرة النفطية ودورها السلبي المتوقع على حياة العرب ومستقبلهم، قلت: إن المال، ومنذ العصور الوسطى، أُستخدم إما لتحقيق التقدم في المجتمع، كما حدث في بريطانيا وأمريكا الشمالية وألمانيا، أو لتكريس التخلف على الأرض، كما حدث في إسبانيا بعد قيامها بنهب ثروات أمريكا الجنوبية من الذهب والفضة، وكاد أن يحدث في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي فيها. ولما كان مالٌ النفط يصب في جُيوب رجال يقودون مجتمعات عربية

متخلفة من النواحي الثقافية والعلمية، فإنني أتوقع أن يقوم هؤلاء بتوظيف المال لتكريس التخلف الفكري والثقافي والاجتماعي على الأرض العربية. وهذا يعني توظيف المال لتعطيل عملية التحول الاجتماعي والثقافي التي كانت تعيشها بعض المجتمعات العربية جينئذ مثل لبنان ومصر والكويت وتونس، والعودة بالمجتمع العربي إلى أعراف القبلية وقيم العشائرية وخرافات العصور القديمة.

إنّ من يتابع برامج التلفزيونات العربية المدعومة بأموال الخليج اليوم يُدرك أن النبوءة التي تنبأت بها قبل أكثر من أربعين سنة تحققت بالكامل، ما يجعل الخلاص من التخلف الذي يُعانيه العرب مشكلة تستعصي على الفهم والحل. ولمّا كان التخلف يقود بالاحتمية إلى التبعية، فإن تبعية العرب لمراكز الصناعة والمال والقوة العسكرية الغربية أصبحت أضعاف ما كانت عليه قبل الطفرة النفطية. وفيما زادت تبعية العرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للغرب، تحررت العديد من شعوب آسيا مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورا من التخلف والفقر والتبعية، وذلك على الرغم من قلة مواردها الطبيعية مقارنة بالعرب، وغيابها قرونًا عن حضارة العصر.

إن من يستعرض تاريخ الفنون والموسيقى والفكر وأشكال الإبداع المتعددة في أوروبا وأمريكا، سوف يلاحظ أن الثروة دفعت الكثير من الإقطاعيين والصناعيين والرأسماليين، انطلاقاً من حرصهم على مصالحهم والرغبة في تعزيز مواقعهم الاجتماعية، إلى إبراز مظاهر المدنية والتحضّر في بيوتهم ومواقفهم وسلوكياتهم تجاه المجتمع، ما قادهم إلى رعاية الفنون والآداب، والتبرع بسخاء للجامعات ومراكز الأبحاث العلمية والفكرية، وتشجيع المبادرات الفردية الخلاقة، والعناية بالموهوبين والمبتكرين، وبالتالي الإسهام الواعي في دعم النهضة الثقافية والعلمية وتحقيق التقدم في بلادهم. في المقابل، حين تمكنت اسبانيا من استعمار أمريكا الجنوبية والقيام بنهب كنوزها، توجهت، بسبب تخلف الفكر وهيمنة الدين وغيبياته عليها، إلى توظيف تلك الكنوز لتكريس التخلف في أعماق المجتمع الاسباني ووجدانه. وقد استمر تخلف اسبانيا حتى تبرعت أوروبا الغربية بقيادة ألمانيا الثرية فكراً وثقافة واقتصاداً وعلماً وتكنولوجيا بإنقاذ المجتمع الاسباني من براثن الفقر والتردي واليأس التي دامت قرونًا.

أما فيما يتعلق بأثرياء الأمة العربية، فبدلاً من قيامهم بتقليد أثرياء أمريكا وأوروبا وبناء جامعات نوعية ودعم النشاطات العلمية والفكرية، وتأسيس مؤسسات خيرية ومستشفيات لمساعدة الفقراء والمُحتاجين، قام أغلبهم باستغلال الفقراء، وإقامة مستشفيات ومدارس وجامعات ربحية أسهمت في خفض مستويات التعليم بدلاً من رفعها، وتقويض العملية التربوية برمتها. ولقد ترتب على التطور هذا إخفاق الجامعات العربية عامة في تخريج حملة شهادات تؤهل حاملها للمنافسة في سوق عمل معرفي عالمي، كما تفعل جامعات الهند وكوريا الجنوبية والصين وفنلندا، ما جعل أغلب الجامعيين العرب عالة على مجتمعاتهم وذويهم. أما النجاحات التي يحققها بعض العلماء العرب في الخارج فتأتي نتيجةً لطموحات فردية وجهود خاصة، وبيئة علمية وقرتها لهم مؤسسات غربية تهتم بالعلوم والتكنولوجيا، وتعمل بهمة ونشاط على سرقة ما لدى فقراء العالم من كفاءات علمية وقدرات عقلية خلاقة.

ومع التوجه الجنوني نحو الاستهلاك والتخلي عن قيم الإنتاج في البلاد العربية، واتجاه الأثرياء والأقوياء إلى استغلال الفقراء والضعفاء، والتجارة في العلم والصحة والدين والسياسة، فإن قيم المجتمع

العربي وأخلاقياته أخذت تتدهور بشكل مضطرد حتى وصلت إلى الحضيض. وفي ضوء ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي المدارس والجامعات، وتزايد أسعار مختلف البضائع ومستلزمات الترف والتظاهر يوما بعد يوم، لم يعد هناك خيار أمام الفقير والبائس من عامة الناس، والطائش من الشباب والشابات سوى التنازل عن القليل أو الكثير من قيمهم وكرامتهم من أجل الحصول على ما يشتهون من بضائع وخدمات وتلفونات ذكية. فالجد والعمل والمثابرة والتعليم والعزة أصبحت شعارات تجاوزها المجتمع العربي بعد أن فقدت مصداقيتها ودورها في حياتهم.

حين سئل الخوارزمي عالم الرياضيات عن قيمة الإنسان قال:

إذا كان الإنسان ذا أخلاق، فهو = 1

وإذا كان ذا جمال أيضا، فأضف إلى الواحد صفرا، فهو = 10

وإذا كان ذا مال أيضا، فأضف صفرا آخر، فهو = 100

وإذا كان ذا حسب ونسب، فأضف صفرا آخر، فهو = 1000

فإذا ذهب العدد واحد وهو الأخلاق، ذهبت قيمة الإنسان وبقيت الأصفار.

الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز ربيع يحمل لقب أستاذ متميز في الاقتصاد السياسي، درس في جامعات مصر وألمانيا وأمريكا، وقام بالتدريس في عدة جامعات عربية وأمريكية، وحاضر في أكثر من مائة جامعة ومعهد دراسات علمي في عشرات الدول. صدر له حتى الآن 41 كتابا، 13 منها باللغة الإنجليزية، والباقي باللغة العربية؛ ولديه 4 كتب تحت النشر، أحدها باللغة الإنجليزية. كما نشر أكثر من 50 بحثا علميا وأكثر من 1000 مقالة صحفية. وتدل كتاباته ونشاطاته على التزامه بقضية الإنسان أيا كان، والايمان بالتحاور بين أتباع الثقافات والأديان، والدعوة إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

د. محمد عبد العزيز ربيع www.yazour.com